

المقالة السادسة عشرة فى قوله سبحانه: ﴿الله ولىّ الذين آمنوا﴾

و فيه لوائح:



اللائحة الأولى فى اللغة

الولى: فعيل بمعنى فاعل من «الولى» الذى هو القرب من غير فصل، وهو الذى يكون أولى بالغير وأحق بتدبيره، ومنه يقال للمحب المعاون «ولى»؛ لأنه يقرب منك بالمحبة والنصرة ولا يفارقك، ومن ثم قالوا فى خلاف الولاية «العداوة» من «عدا الشىء» إذا جاوزه، فلأجل هذا كانت الولاية خلاف العداوة.

ومن «الوالى»؛ لأنه يلى القوم بالتدبير وبالأمرو النهى، ومنه «المولى»؛ لأنه يلى أمر العبد بسد الخلة وما به اليه الحاجة. ومنه «المولى» لابن العم؛ لأنه يلى أمره بالنصرة لتلك القرابة. ومنه «ولى اليتيم»؛ لأنه يلى أمر ماله بالحفظ والقيام عليه. والولى فى الدين وغيره؛ لأنه يلى أمره بالنصرة والمعنونة لما توجهه الحكمة، فجميع هذه المواضع معنى الأولى واللاحق ملحوظ فيها.

وولى عن الشىء: إذا أدر عنده، لأنه زال عن أن يليه بوجهه. واستولى على الشىء: إذا احتوى عليه، لأنه وليه بالقهر.

والله سبحانه ولى المؤمنين على ثلاثه أوجه:

أحدها: أنه يتولاهم بالمعونة على إقامة الحجّة والبرهان لهم فى هدايتهم. وثانيها: أنه وليهم فى نصرهم على عدوهم و اظهار دينهم على أديان مخالفيهم كلّها. وثالثها: أنه وليهم، يتولاهم بالمشورة على الطاعة والمجازاة على الأعمال الصالحة. وهذه الوجوه الثلاثة ممّا ذكره الشيخ أبو على الطبرسى فى تفسيره الكبير^١ وسيأتى تحقيق الحق إنشاء الله.

اللائحة الثانية

فى النظم

لمّا ذكر الله تعالى المؤمن و الكافر أراد أن يبيّن ولى أمور كلّ منهما و داعى أشواقهم و اراداتهم و حركاتهم ، فقال : ﴿الله ولى الذين آمنوا﴾ - أى : نصيرهم و معينهم فى كلّ ما بهم اليه الحاجة و مافيه الصلاح فى أمور دينهم و دنياهم و آخرتهم ، و يشوقهم الى منتهى قصدهم و مرمى غرضهم و يوصلهم الى أعلى مقاماتهم و كراماتهم .

اللائحة الثالثة

فى لمية اختصاص المؤمنين بولاية الله سبحانه

اعلم أنّ فى هذا المقام اشكالا عظيماً يعسر حلّه على ذوى الأفهام ، لأنك قد علمت من الأصول التى أفدناك فيما سبق - من تقديس الله تعالى عن وصمة الكثرة و التغيير و التفنّن فى الاضافات و الاختلاف فى النسب و الاضافات - أنّ وجوده عام و رحمته شاملة للكلّ على نسق واحد ، أعطى كلّ ذى حقّ حقّه و أفاض على كلّ قابل ما يستحقّه ، فلو كانت لمادة البصل - مثلاً - قوة قبول الزعفران و لنطفة البقر قبول صورة الانسان لماترك الواهب الأشرف الأفضّل و ما فاض عليهما البقر و البصل .

فاذا تقرّر ذلك ، فولاية الله تعالى إنّ تعلّقت بالمؤمنين قبل قبولهم دعوة الايمان ، و استكمالهم بالعلم و العرفان ، فإنّ ذلك ترجيح من غير مرجّح ، و إنّ كانت بعده يلزم الدور لكون الايمان مسبباً عنها ، كما يفصح عنه قوله تعالى : ﴿يخرجهم من الظلمات الى النور﴾ ؛ لأنّ منشأ ايمانهم الذى هو عين تنورهم بنور المعارف و خروجهم اليه من ظلمات الجهل و العمى هو هذه التولية ، فلو كانت بعد الايمان يكون دوراً بالضرورة .

و هذا الاشكال صعب الانحلال عند من يحذو حذو أهل الاعتزال - القائلين بالتحسين و التقبيح العقليين فى الأفعال ، و استحالة الترجيح من غير مرجّح - .

و أمّا الأشاعرة المجوّزون لايجاد القبائح و ترجيح أحد المتساويين ، فالأمر هيّن عليهم ، بل هم احتجوا بهذه الآية على تصحيح مذهبهم ، و إنّ ألطاف الله تعالى فى حقّ المؤمن فيما يتعلّق بالدين أكثر من ألطافه فى حقّ الكافر ، قائلين أنّ الآية دلّت على أنّه تعالى ولى الذين آمنوا على التعيين ، و معلوم أنّ الولى لشيء هو المتولى لما سيكون سبباً لصلاح الانسان و استقامة أمره فى الغرض المطلوب لأجله ، كما قال الله تعالى : ﴿يصدّون



عن المسجد الحرام و ما كانوا أوليائه إن أولياؤه إلّا المتّقون ﴿الأنفال(٨): ٣٤﴾، فجعل القيم بعمارة المسجد ولياً له، و نفى في الكفار أن يكونوا أوليائه .

فلمّا كان الولي المتكفل بالمصالح، ثمّ إنّّه تعالى جعل نفسه ولياً للمؤمنين على التخصيص، علمنا أنّه تعالى تكفّل بمصالحهم فوق ما تكفّل بمصالح الكفار .

قالوا: فهذه الآية مبطلّة لقول المعتزلة بـ«إنّ الله تعالى قد سوى بين المؤمن و الكافر في الهداية و التوفيق و الألفاف» .

و ربّما يجاب من قبل القائلين بالاعتزال - كالزمخشري و غيره - : إنّ هذا محمول على زيادة الألفاف كما في قوله سبحانه: ﴿و الذين اهتدوا زادهم هدى و آتاهم تقواهم﴾ (محمد(٤٧): ١٧) و قوله: ﴿إنّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم و إذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا و على ربّهم يتوكّلون﴾ (الأنفال(٨): ٢) .

و تقريره من حيث العقل: إنّ الخير و الطاعة ممّا يدعو بعضه الى بعض و ذلك لأنّ المؤمن إذا حضر مجلساً يجري فيه الوعظ، فإنّه يلحق قلبه خشوع و خضوع و انكسار، و يكون حاله مفارقاً لحال من قسى قلبه بالكفر و المعاصي و ذلك يدل على أنّه يصح في المؤمن من الألفاف ما لا يصح في غيره، فكان تخصيص المؤمن بأنّ الله وليهم محمولاً على ذلك .

و هذا الجواب ممّا ذكره الامام الرازي في التفسير الكبير نيابة عن المعتزلة و هو غير سديد من وجهين:

أحدهما:

أنّه غير حاسم لمادة الاشكال على الوجه الذي قرّرناه، إذ لا حدّ أن يجري الكلام في سبب أصل الهداية و التوفيق و سياقتهما من الله في حق بعض أفراد الانسان حتى صار من أهل الايمان، و سبب الضلالة و الخذلان و سياقتهما منه في حق بعض آخر حتى صار من أهل الكفر و العصيان .

فنقول: إذا كانت نسبة الهداية و التوفيق واحدة من الحق تعالى في الجميع على أصولكم، فما وجه اختصاصهما ببعض الناس حتى يكون مؤمناً، و اختصاص مقابلهما كلّ منهما ببعض آخر حتى يكون كافراً؟ فحيث لا يتمّ الجواب، و لم يبق مهرب عن لزوم الترجيح من غير مرجّح في هذا الباب .

١ . تفسير الرازي، ج٧، ص١٩

و ثانيهما : أن للاشاعرة أن يقولوا لهم : إن زيادة الألفاظ متى أمكنت وجبت عندكم ، و لا يكون لله في حق المؤمن إلّا أداء الواجب ، و هذا المعنى بتمامه حاصل في حق الكافر ، بل المؤمن فعل ما لأجله استوجب ذلك المزيد ، فيكون ولي المؤمن هو المؤمن نفسه الذى فعل ما لأجله استوجب من الله ذلك المزيد من اللطف هذا و ستسمع متألب التحقيق .
و ربّما يجاب عن أصل اشكال بوجوه أخرى من المقال جارية على نهج الاعتزال :
أحدها : أنه تعالى يشيهم في الآخرة و يخصّهم بالنعيم المقيم و الاكرام العظيم ، فكان التخصيص محمولا عليه .

و يرد عليه مثل ما يرد على الوجه المذكور آنفاً - تحقيقاً و جدلاً - بأن يقال : ذلك الثواب واجب على الله تعالى على أصولهم ، فولى المؤمن هو الذى جعله مستحقاً على الله ذلك الثواب ، فيكون وليه نفسه .

و ثانيها : أنه تعالى كان ولياً لكلّ بمعنى كونه متكفلاً بمصالح الكلّ على السوية ، إلّا أن المنتفع بتلك الولاية هو المؤمن ، فيصح تخصيصه بهذه الآية كما في قوله : ﴿هدى للمتقين﴾ (البقرة (٢): ١) .

و يرد عليه أن هذا الأمر الذى به امتاز المؤمن عن الكافر في باب الولاية صدر من العبد لا من الله تعالى ، فكان ولي العبد - على هذا القول - هو العبد نفسه لا غيره .
و ثالثها : أنه تعالى وليهم ، بمعنى أنه يحبهم ، والمراد منه أنه يحب تعظيمهم .
و يجاب أن «المحبة» معناه : اعطاء الثواب . و ذلك بعينه هو الوجه الأول من هذه الوجوه - و قد مرّ الايراد عليه .

اللائحة الرابعة

في التخلص عن أصل الاشكال على طريقتى الحكماء و الصوفية

أمّا على طريقة الحكماء ، فمثل ما يقولون في دفع الاشكال الوارد عليهم في اثبات الصور النوعية للأجسام الطبيعية ، فإنهم لمّا أثبتوا تلك الصور في الأجسام بواسطة ثبوت الآثار و اللوازم المختلفة فيها بأن قالوا : «الجسمية أمر واحد في الجميع ، فلو لم يوجد في بعض الأجسام صورة منوعة و في بعض آخر صورة منوعة أخرى يلزم في ترتّب بعض الآثار لبعض منها - كالحرارة في النار - و ترتّب بعض أخرى لبعض آخر - كالبرودة للماء - ترجيحاً من غير مرجح» .

أورد عليهم أن هذا بعينه وارد عليكم عند اثبات تلك الصور ايضاً، فإن اختصاص جسميّة النار بصورتها الخاصة دون غيرها، و اختصاص جسميّة غيرها بغير تلك الصورة كجسمية الماء بصورته مع استواء الجميع في الجسميّة المطلقة المشتركة مما يوجب الترجيح من غير مرجح .



لكنهم أجابوا عن ذلك - بعد ما أحكموا بيان تحققها و جوهريّتها بوجوه أخرى - أن اختلاف تلك الصور مستندة إما الى اختلاف الاستعدادات السابقة كما في العنصریات ، أو اختلاف المواد كما في الفلكيات ، أو اختلاف الجهات و الحثيات الحاصلة في المبادئ الفعالة العقلية سيما العقل الأخير كما عند المشائين ، أو اختلاف ذوات تلك المبادئ العقلية كما عند الرواقين القائلين بكثرة العقول التي في الطبقة العرضية على حسب تكثر الأنواع الجسمانية ، أو اختلاف صورها العلمية الواقعة في عالم القضاء الالهي أو القدر الرباني الموجودة في القلم الأعلى العقلاني أو في اللوح المحفوظ النفساني على الوجه المقدس عن التغيير - بخلاف الصور الجزئية الواقعة في القدر الانطباعي السماوي لتغيرها بالمحو و الاثبات - أو اختلاف الصور الربانية المسماة بالعبادة الالهية - عند من جوز قيام علم الله تعالى بذاته - أي العلوم التفصيلية .

فكذلك يقال في انحلال ذلك الاشكال ، و ايراد السؤال عن لمية اختصاص المؤمن بولاية الله تعالى و الاكرام و الافضال ، و اختصاص الكافر بمقته الموجب للنكال ، من حوالة هذا التخالف بينهما في الهدى و الضلال ، و السعادة و الوبال و الثواب و العقاب بعد الايمان و الكفر الى أمور سابقة موجبة ، و مقدمات متأدية مقتضية ، و هكذا الى أن ينتهي الى أمور قضائية الهية .

و هذه سنة الله التي لا تبديل لها ، و حكمته التي لا مزيد عليها ، و لا فتور يعتريها من ربط الأشياء بالعلل و الأسباب ، و ربط الأسباب بالمسببات ، الى أن يبلغ الى قدرته و ارادته وجوده و حكمته الموجبة لا يصلح كل شئ الى خير يليق به و كمال يؤثر عنده ، و الحافظ لها عن كل شين و نقص يعتريه ، و شرّ و آفة يلحقه بقدر الامكان .

فالخير مرضى و الشرّ مقضى ، و لكل منهما طالب لا يسكن إلا لديه ، و لا ينزعج إلا اليه . فهذا أنموذج لهذا المقام ، و قد بقي بعد من الشكوك ما لا ينحل إلا ببسط في الكلام مع اشتغال شديد من المرید السالك في تحقيق المرام ، ليتجلى له من الحق ما يتجلى للحكام الكرام أو الأتقياء العظام .

و أما على طريقة أهل التصوف فبأن الله تعالى في ذاته و في عالم الهيته شؤناً و حيثيات مسماة بأسماء و صفات ، كما يعرفه أهل الله لاعلى وجه يقدر في أحديته الحقّة ، و هو سبحانه مع تلك الشؤون و حيثيات مبدأ لكلّ و عالم بالأشياء و قادر على جميع الممكنات ، و لو خرج شىء من الأشياء من علمه و قدرته و تأثيره و ايجاده بواسطة أو بغير واسطة لم يصلح لمبدئية الكلّ ، و هو مع ذلك منزّه عن فعل القبائح و الشرور و لكن لا بالوجه الذى بلغ فهم المعتزلة اليه ، و إلّا لناقض كونه مبدأ لكلّ ، و في كونه مالك الملك . بل الوجه أن يقال : وجود العالم بجميع أجزائه و أفراده المتكثرة و المتخالفة على هذا الوجه المشاهد ظلال لأسمائه المتعدّدة المتخالفة ، على وجه كالأولّ و الاخر و الظاهر و الباطن ، و لكلّ منها أثر خاص و مظهر و معلول معيّن كالمبدع والكائن ، و المحسوس و المعقول . و على هذا القياس فنقول : إنّ لله سبحانه صفتى لطف و قهر و من الواجب فى الحكمة أنّ الملك - و لاسيما ملك الملوك - يكون هكذا ، إذ كلّ منهما من أسمائه الحسنى و من أوصاف الكمال ، و لا يقوم أحدهما مقام الاخر و من منع ذلك كابر و عاند ، و لا بدّ لكلّ من هاتين الصفتين من مظهر .

فالملائكة و من ضاهاهم من المؤمنين و الأخيار مظاهر اللطف ، و الشياطين و من والا هم من الكفار و الأشرار مظاهر القهر ، و مظاهر اللطف هم أهل الجنة و الأعمال المستتبعة لها ، و مظاهر القهر هم أهل النار و الأعمال المعقبة إياها . فخلق الله تعالى للجنة خلقاً يعملون بعمل أهل الجنة ، و للنار خلقاً يعملون بعمل أهل النار . فكما أنّ وجود كلّ من صفتى اللطف و القهر ممّا لا بدّ فيه فكذا لا بدّ من وجود مظاهر كلّ منهما بحسب كلّ مرتبة ، و كما لا اعتراض لأحد عليه تعالى فى وجود أصل المظاهر و المعاليل لكونها من لوازم الالهية و آثار الربوبية ، فكذا لا اعتراض لأحد عليه فى تخصيص كلّ من الفريقين بما خصّصوا به ، فأنّه لو عكس الأمر لكان هذا الاعتراض بحاله .

و من هاهنا تظهر حقيقة السعادة و الشقاوة ، فمنهم سعيد و شقى ، و الايمان و الكفر ، فمنهم مؤمن و منهم كافر ، و تظهر حقيقة كونه تعالى ولى الذين آمنوا و عدو الذين كفروا - و إنّما وليهم الطاغوت ، فالله سبحانه موصوفاً بصفة اللطف ولى المؤمنين و عدو الكافرين أيضاً ، و إنّ كان من جهة الرحمة المطلقة و الفيض العام و الجود التام يوجدهم و يرزقهم و يعطيهم المال و الجاه و يجيب دعائهم و يسمع ندائهم .

و فى هذا المقام أسرار لا يجوز التصريح بها ؛ لأنّ ضرر سماعها للطبائع الغير المرترضة

أكثر من نفعها .

فاذا تَوَمَّلَ في ما بيننا يظهر أن هذا الترتيب و التميّز في الوجود من لوازم الترتيب و التميّز الواقع فيما سبق من الأحكام الأزليّة الناشئة من معدن الالهية و العلم السابق الالهي ، و يعلم أن ولاية المؤمن من الله قبل ايمانه بالذات .

كما روى عن رسول الله ﷺ : «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَطْقَهُ ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْعَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فَيَكْتُبُ عَمَلَهُ وَ أَجْلَهُ وَ رِزْقَهُ وَ شَقِيَّ أُمِّ سَعِيدٍ»^١ .

فان قلت : إذا كانت السعادة و الشقاوة بالقضاء ، و الايمان و الكفر بالقدر ، فأى فائدة في بعثة الرسل و انزال الكتب؟

قلت : فائدتهما بالحقيقة ترجع الى المؤمنين ، الذين جعل الله بعثهم و انزالها سبباً و واسطة لاهتدائهم . ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ (النازعات: ٧٩) : ٤٥ ، كما أن فائدة نور الشمس تعود الى أصحاب العيون الصالح .

و أمّا فائدة ذلك بالنسبة الى المختوم على قلوبهم فكفائدة نور الشمس بالنسبة الى الأكمه ﴿وَ أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَ مَاتُوا وَ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (التوبة: ٩) :

١٢٥ . غاية ذلك الزام الحجة و اقامة البيّنة عليهم ظاهراً ﴿لِيَأْتِيَكَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ﴾ (النساء: ٤) : ١٦٥ ، ﴿وَ لَوْ أَنَا أَهْلُكُمْ لَكُنَّا مِنْهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ لَئِن لَّمْ يَظْهَرِ عَلَيْهُمْ إِسْرَارُ رَبِّنَا لَمَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا أَصْحَابُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَكْمَهِ﴾ (طه: ٢٠) : ١٣٤ و هو في الحقيقة للنفي عليهم بأنهم في أصل الخلقة ناقصون أشقياء .

أقول : فيه وجه آخر و هو أن لكلّ شيء بحسب قصده و غلبة الطبيعة أسباب و علل بها يتوجه الى حيزه الطبيعي و معاده الأصلي ، فمن الأسباب المؤدية للأشقياء الى درك الشقاء و هي بعينها الأسباب التي تسوق السعداء الى الدرجات العلى مثل ارسال الرسل و انزال الكتب .

فان هذين الأمرين - الارسال و الانزال - كما يوجبان ظهور ما يمكن في النفوس الشريفة - من آثار الكرامة و العلم و المروّة و التقوى و الصفات الحسنة و الأفعال الجميلة - فكذلك يوجبان للنفوس الخبيثة ظهور ما يمكن فيها من حماقة و الجهالة و حبّ الدنيا والشهوات ، فيوجبان للنفوس الخبيثة زيادة في جحودهم و استنكارهم و شدة في غيظهم و استكبارهم . أمّا ترى أن بالوعظ و النصيحة ينكشف و يظهر من حال قساوة بعض القلوب التي هي



كالحجارة أو أشدّ قسوة ما لا يظهر قبل ذلك ، فعند سماع الايات يستحکم لكل من القبيلتين ما هو مركز في جبلته من الصفات - إن خيراً فخير و إن شراً فشرّ .
 كما دلّ عليه قوله تعالى : ﴿ قد جائكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه و من عمى فعليها و ما أنا عليكم بحفيظ ﴾ (الأنعام ١٠٤: ٦) و قوله تعالى : ﴿ و أن أتلو القرآن فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه و من ضلّ فقل إنّما أنا من المنذرين ﴾ (النمل ٢٧: ٩٢) فإن فيها إشارة الى نور القرآن يظهر و يكشف جوهر الهداية و الضلالة في معدن قلب الانسان السعيد والشقي ، كما يظهر و يكشف ضوء الشمس الذهب و الحديد في المعادن .
 و كذا قوله تعالى : ﴿ يضل به كثيراً و يهدى به كثيراً و ما يضل به إلّا الفاسقين ﴾ (البقرة ٢٦: ٢) و آيات كثيرة في هذا المعنى .
 و قال عليه و آله الصلوة و السلام : « الناس معادن كمعادن الذهب و الفضة »^١ .

المقالة السابعة عشرة

في معنى قوله سبحانه : ﴿ يخرجهم من الظلمات الى النور ﴾

و فيه معارج :

المعراج الأوّل

في تحقيق الآية

إنّ الله سبحانه لما ذكرنا أنّه يحبّ الذين آمنوا و متولى ايمانهم و معينهم في قبول الهداية و مكمل قلوبهم بكمال العرفان المعبرّ عنه بالايمان ، أراد أن يبيّن كيفية هذا التكميل و الاستكمال و لميّة هذا الفعل و الانفعال ، فأشار الى أنّ كفيته بأن يخرجهم من الظلمات الخلقية الى النور الهداية ، حتى اهتدوا و آمنوا ، فإنّ كلّ واحد من الناس بحسب أصل طينته و هيولانيته من سنخ الظلمات - كالجسميّة - و الطبيعة و الحيوانية - التي مقتضى ذاتها أفعال توجب الطرد و البعد عن رحمة الله الخاصة الموجبة لدخول الجنّة ، و إنّما التفاوت بحسب تفاوت الأرواح و القلوب في الكدورة و الصفاء الفطريتين ، ثمّ بحسب العقائد و الأعمال .
 و يجوز أن يحمل قوله تعالى : ﴿ و إن منكم إلّا واردها كان على ربك حتماً مقضياً ﴾ (مریم ١٩: ٧١) على ما يستوجبه الانسان بحسب ما يقتضيه طينة الجسمانيّة الظلمانيّة .